

Permanent Mission of the  
Kingdom of Bahrain to the U.N.  
New York



الوفد الدائم لمملكة البحرين  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

## كَلِمَةٌ

سَعَالِي السَّيِّخِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِّ بَارَكُوتِ بْنِ خَلِيفَةَ

نَائِبِ رَئِيسِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ

وَزَيْرِ خَارِجِيَّةِ مَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ

لِلدَّوْرَةِ الْفَاعِلَةِ وَالْمُسْتَعِدَّةِ لِلْجَمْعَةِ الْعَامَّةِ لِلدَّوْرَةِ

الْجُمُعَةِ ٢٦ سِبْتَمْبَرِ ٢٠٠٣ م

نِيُورِك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

يطيبُ لي بمناسبةِ انتخابِك رئيساً للجمعية العامةِ في دورتها الحالية، أن أعربَ عن تمنياتي لكم بالتوفيق، وثقتي في إدارةِ ناجحةٍ لمداولاتها في ظلِ ترؤسِك لأعمالها ممثلاً لبلدِك الصديق " سانت لوتشيا " .

كما ويسرني التعبيرُ عن التقديرِ لجهودِ السيد وزير خارجية جمهورية التشيك " يان كافان " خلال رئاسته لأعمال الدورة السابقة، وللجهودِ الحثيثةِ التي يضطلعُ بها السيد كوفي عنان أمينُ عام المنظمة لتأكيدِ إسهام الأمم المتحدة ودورها في القضايا الإقليمية والدولية تحقيقاً لإرادةِ المجتمع الدولي وشعوبه لاسيما في مسؤولياتها الرئيسيةِ في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس ،،

تقترب الأمم المتحدة من نهاية عقدها السادس منذ إنشائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل نظام دولي كانت الإنسانية قد ارتضته لتجنب العالم ويلات الحروب، غير أنه أصبح اليوم مهددا بالأخطار و الصراعات ويجتاز محناً غير مسبوقة ، ويواجه تحديات باتت تهدد المقاصد النبيلة والمبادئ الجليلة التي رسخها ميثاق المنظمة، وتطلعت إليها شعوب العالم لتأمين شرور الحروب، وتحرر من خوف القهر والقمع، وتستظل بالعدل وتنعم بالرخاء والاستقرار.

وعبر العقود المتعاقبة، اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولياتها المنوطة بها في الميثاق وفي شتى مجالات الحياة ومسارات العلاقات الدولية، من عمليات متزايدة لحفظ السلام إلى برامج للتنمية، إلى مؤتمرات للحفاظ على البيئة وتعزيز دور و مكانة المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى إعادة توظيف اللاجئين، ومكافحة الأمراض والأوبئة ومواجهة

الكوارث الطبيعية ونشر ثقافة السلام وتأكيد لمبادئ الشرعية الدولية وسيادة القانون.

سجل حافل بالإنجازات الكبرى التي تزخر بها حياة الشعوب والدول الأعضاء في المنظمة إلا أنه رغم ذلك، فإن هذه القيمة الكبرى تكاد تتوارى اليوم أمام سلسلة من الحروب الإقليمية والصراعات الأهلية والصدمات العرقية في أجزاء كثيرة من العالم.

إن بقاء العديد من القرارات الهامة والحيوية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين دون تنفيذ أو تطبيق ودون استجابة لإرادة المجتمع الدولي، يلقي على الجميع، قادة وشعوباً و حكومات، مسؤوليات أخلاقية لتفعيل هذه القرارات، والنظر مجدداً بروية موضوعية وبميزان دقيق في جوانب الإنجاز والنجاح ، ومواطن القصور والاختفاق في مسيرة المنظمة الدولية.

وحتى يتمكن النظام الدولي الراهن من اجتياز تلك العوائق، فينبغي حث الإرادات السياسية واستنهاضها وحشد جهود الدول والشعوب التي تلتف حول هذه المنظمة منذ نشأتها لسد الثغرات العميقة بين الواقع والمأمول وتصحيح الخلل الفادح بين النصوص والطموحات وبين القرار والتطبيق.

السيد الرئيس ،،

إن مملكة البحرين بالمسعى والتوجه الذي يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، إنما تنطلق من إيمانها بالميثاق وتأكيد الإلتزام بأهدافه ومبادئه والثقة في قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها التاريخية والقانونية في بناء السلام والحفاظ عليه وتوطيد دعائمه.

هذا الدور الرائد لمملكة البحرين في مجال التنمية الشاملة البشرية، والاقتصادية، والسياسية، على المستويين الإقليمي و العالمي قد سجلته بالحقائق و الأرقام تقارير الأمم

المتحدةِ عاماً بعدَ عامٍ. ولعلَّ ما جاءَ في أحدثِها في الثامن من يوليو هذا العام و هو تقريرُ برنامجِ الأمم المتحدةِ الإنمائي لعام ٢٠٠٣ و المعروفُ باسمِ تقريرِ التنميةِ البشريةِ ليؤكد ذلك.

وعلى صعيدِ الإصلاحِ السياسي، خطت البحرينُ خطواتٍ متقدمة على طريق الديمقراطيةِ وسيادةِ القانون وذلك منذ مصادقةِ شعبها المطلقة على ميثاقِ العملِ الوطني و صدورِ دستورِ مملكةِ البحرين في فبراير ٢٠٠٢ وإنشاءِ مجلسِها الوطني في أكتوبر من العام ذاته.

أما على صعيدِ المجتمعِ المدني و حقوقِ الإنسان و تعزيزاً لمسيرةِ الإصلاحِ و التنميةِ خطت البحرينُ خطواتٍ هامة لتعزيز الضماناتِ الدستوريةِ للحقوقِ و الحرياتِ السياسيةِ من خلال مرسومِ ملكي صدر عام ٢٠٠٢ يقضي بإنشاءِ المحكمةِ الدستوريةِ، و صدورِ قانونِ النقاباتِ المهنية في نفس العام.

وفي مجال تأكيد دور المرأة ومكانتها في المجتمع فقد نالت حقها الدستوري في التصويت والترشيح ، واصبحت اليوم تتبوأ مكانة مرموقة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، إضافة الى مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية الواسعة للمجلس الأعلى للمرأة في إطار منظومة متكاملة من جهود التنمية في شتى مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجتمع يؤمن بالتكافل و يلتزم بالمساواة ويرعى حقوق الأسرة.

السيد الرئيس ،،

إن مملكة البحرين، التي تمثل في إقليمها نقطة الاتصال والتواصل بين الشعوب والعبور لقوافل الطاقة والتجارة في منطقة الخليج، والقاعدة المستقرة للأسس الاقتصادية والثقافية بحكم عمقها التاريخي، وانفتاحها الحضاري عبر العصور، تمثل كذلك قنات مفتوحة لانتقال السلع والتجارة ورأس المال في بيئة سياسية واجتماعية يجد فيها المواطن البحريني مثلما يجد فيها الضيف الزائر أو المقيم المرفأ الآمن

الذي تستقر فيه الاستثمارات وتتحرك فيه رؤوس الأموال. يأتي ذلك في ظل ما تكفله القوانين والتشريعات من ضمانات في الإقامة والانتقال كتجربة ناجحة للحرية الاقتصادية والاستقرار التشريعي والأمن الفردي، مما جعل منها نقطة جذب مناسبة في منطقة الخليج للاستثمارات والمشروعات الإقليمية، ومثالاً ناجحاً لسياسة التحرر الاقتصادي.

السيد الرئيس ،،

إنّ السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي سواء أكان ذلك في دائرته الإقليمية المباشرة أم على صعيد الرقعة الإقليمية الأوسع في الشرق الأوسط مع المناطق الكبرى الحرة ومع الكيانات والتجمعات الاقتصادية العملاقة إنما يستند إلى قاعدة هامة، هي خلق البيئة السياسية والاستراتيجية، والمناخ المواتي لتحقيق أهداف السلام والتعاون.

وفي هذا السياق، فإنّ إقرار السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ليس له إلا سبيل واحد هو تلبية الحقوق

المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، واستعادة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعلى موارده الاقتصادية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام والاتفاقيات التي تمّ أو يتمّ التوصل إليها وهي اتفاقيات واجبة الاحترام والنفاز.

إنّ ما حظيت به خارطة الطريق من إجماع دولي نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في أمن وسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل على نحو ما دعا إليه الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في مبادرته في يونيو عام ٢٠٠٢، وعلى نحو ما أكدت عليه اللجنة الرباعية الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا الاتحادية، وعلى ما وافقت عليه وسانده السلطة الفلسطينية، يتيح فرصة تاريخية فريدة لتحقيق تسوية متوازنة تعيد الحقوق لأصحابها وتحقق المعادلة الدقيقة بين التزامات الأطراف وحقوقهم في الأمن والسلام.

السيد الرئيس ،،

ان ما اقدمت عليه اسرائيل مؤخراً من اجراء، من خلال قرارها المبني بإبعاد الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين الرئيس المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني والتهديد بتصفيته ليعد امراً خطيراً ومخالفاً لمبادئ الديمقراطية وقواعد القانون الدولي، كما أكد ذلك قرار الجمعية العامة ١٢/١٠ بتاريخ ١٩ سبتمبر الحالي في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

ان مملكة البحرين التي اعربت عن قلقها ازاء هذا القرار الإسرائيلي الخطير لتطالب اطراف اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لاثباتها عن تنفيذ هذا القرار لما سيكون له من آثار تقوض كل فرص السلام المتاحة.

إنَّ تحقيقَ السلام في الشرق الأوسط كلَّ لا يتجزأ، وشمولية هذا السلام تستوجب التنفيذ الكامل لمرجعيات هذه الشرعية وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و

٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان ينصان على انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري وكذلك قرار المجلس رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) فيما يتصل ببقية الأراضي اللبنانية التي لازالت محتلة. والشرق الأوسط اليوم، يواجه من التحديات الكبرى بقدر ما يواجهه من الفرص النادرة واللحظات الحاسمة التي تحدد مستقبل المنطقة لأجيال قادمة.

وكما أن بناء السلام كل لا يتجزأ بمقوماته وعناصره، كذلك فالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج خاصة، متكامل الأبعاد، وفي هذا السياق، فإن اتخاذ خطوات محددة وسريعة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة من أجل استعادة العراق لمكانته العربية والإقليمية ولدوره الدولي، وتطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية فيه هو مطلب حيوي لمملكة البحرين بل وللدول العربية عامة.

و من أجل أن يتمكن العراقيون من تقرير مصيرهم بأنفسهم في إطار من حكم الدستور والقانون وضمان للحريات السياسية لجميع فئاتهم وتوفير الأمن والطمأنينة لهم جميعاً، فإن هذا المطلب الحيوي المشروع منوط بإعادة بناء القواعد الاقتصادية والمؤسسات السياسية والمجتمع المدني في ظل حكم عراقي وطني.

كما ترى مملكة البحرين في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة خطوة هامة على طريق تولي الشعب العراقي الشقيق لشؤونه وسيره نحو حياة افضل ودور اكبر في محيطه الاقليمي والدولي .

وفيما يتعلق بموضوع الجزر الثلاث ، طناب الكبرى و طناب الصغرى و ابو موسى ، التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة ، فاننا نتطلع بان تؤدي الاتصالات الهامة الجارية بين دولة الامارات العربية المتحدة و الجمهورية الاسلامية الايرانية

الى حل سلمي لقضية هذه الجزر ، وبما يسهم في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة .

السيد الرئيس ،،

إنَّ الإجماعَ الدولي لمكافحةِ ظاهرةِ الإرهابِ والعنفِ السياسي والتطرفِ أضحى مسؤولية عالمية و وطنية وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء. كما أن مكافحة الإرهاب قد أصبحت التزاماً دولياً وذلك بما أكدته الأمم المتحدة من احترام لحقوق الإنسان وفي صدارة هذه الحقوق، حقه في الحياة و الأمن.

وانطلاقاً من هذا الإدراك وقفت مملكة البحرين متضامنة مع الجهود الدولية والإقليمية في إطار الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة التي لم يعد أي مجتمع وأي إقليم بمنأى عن آثارها المدمرة، وكان آخرها الاعتداء الأثم على مقر الأمم المتحدة في بغداد و الذي راح ضحيته السيد سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في

العراق وعدد آخر من الأبرياء الذين نذروا أنفسهم لخدمة  
الشرعية الدولية والانسانية. وفي هذا السياق فان مملكة  
البحرين تدين الحملة المفرضة التي تتعرض لها المملكة  
العربية السعودية الشقيقة من بعض وسائل الإعلام الغربية.  
ونود هنا أن نشيد بدور السعودية وإسهاماتها الفاعلة في  
محاربة الإرهاب الذي تتعرض له وتأييدنا الكامل لجميع  
الإجراءات التي تتخذها للقضاء على هذه الظاهرة وتثبيت  
الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد الرئيس ،،

إنَّ الجهودَ الحثيثةَ للمجتمع الدولي والمبادرات التي  
أطلقتها الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار  
الشامل وما قضت به المعاهدات والمواثيق الدولية الهادفة  
لتحقيق هذه المقاصد النبيلة وتحقيق الشفافية والتفتيش على  
كافة الأنشطة النووية واجبة التطبيق على نحو يحقق لها  
العالمية والشمولية دون تفرقة أو استثناءٍ ودون تمييز. وهي  
مطلبٌ حيوي دأبت مملكة البحرين وغيرها من الدول العربية

الأخرى ودول المنطقة على طرحه والدعوة إليه في المحافل الدولية من أجل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل لإنقاذ الشرق الأوسط من أخطارها وويلاتها بإعلانه منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس ،،

إذا كان السلام والأمن الإقليمي والدولي سواء على صعيد الخليج أو الشرق الأوسط وغيره من المناطق التي تشوبها بؤر التوتر وعوامل عدم الاستقرار وثيق الصلة بتحقيق التسويات السياسية المتوازنة للنزاعات الإقليمية أو الحدودية، فإن دوام هذا السلام ورسوخ قواعده مرهونان بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لرفع مستويات المعيشة للشعوب وإطلاق الطاقات الإنتاجية وإصلاح الاقتصاديات وخلق المناخ الديمقراطي وتحرير المجتمع المدني حتى يكون شريكا فعالا في صناعة القرار وفي مشروعات التطور السياسي والاجتماعي في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

إنّ تحديات النظام الدولي المعاصر ممثلاً اليومَ في منظومةِ الأمم المتحدةِ تتجاوزُ الأقاليمَ والدولَ وتتعداها إلى كافةِ ميادينِ الاقتصادِ والتعليمِ والصحةِ والتكنولوجيا والإعلامِ بعد ثورةِ المعلوماتِ والاتصالاتِ في إطارِ عولمةٍ شاملةٍ للفكرِ والتجارةِ والسياسةِ والحربِ والسلامِ.

واليومَ، لم يعد من الممكنِ أو المقبولِ في ظلِ عولمةِ العلاقاتِ الدوليةِ بمختلفِ جوانبها أن تنعم بعضُ المناطقِ بالوفرةِ والرخاءِ وأن تعاني مناطقُ أخرى من العوزِ والفاقةِ، وتتضرر من الجفافِ والتصحرِ أو أن تفترسها الأمراضُ والأوبئةُ التي مازال العلمُ والطبُ عاجزاً عن علاجِ ملايينَ من البشرِ، في حين تعوز العديدَ من الدولِ والحكوماتِ القدرةَ على التصدي لها أو توفيرِ الدواءِ والرعايةِ لضحاياها.

كما لم يعد النظامُ العالميُّ اليومَ في ظلِ العولمةِ يحتملُ هذه الظواهرِ، وليست اجتماعاتُ القمةِ والدوراتِ الخاصةِ المتتاليةِ التي عقدتها الأممُ المتحدةُ عبرَ السنواتِ الأخيرةِ والتي تتصلُ

بحقوق الإنسان أو بالأرض أو بالتنمية أو بحقوق المرأة أو بمشاكل السكان والأمومة والطفولة أو بالثقافة والحضارات سوى ترجمة عملية دقيقة لترابط القضايا التنموية بالقضايا الإنسانية و بالقضايا الثقافية والاجتماعية وبقضايا الأمن والسلام.

إنَّ إسهامَ البحرين ودورها الفاعل في الأنشطة والاجتماعات على مستوى القمة أو الدورات الخاصة للجمعية العامة لا سيما مشاركتها في السنة الدولية للحوار بين الحضارات لهو خير دليل على التوافق والتطابق بين مناهج العمل الوطني ومناهج العمل الدولي. و لقد تمثل ذلك في احتضانها لحوارات حضارية وعقائدية في أكتوبر عام ٢٠٠٢ وفي مسيرتها على طريق التحرر الاقتصادي والسياسي. وفي هذا الخصوص، فقد استضافت مملكة البحرين مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي في أكتوبر ٢٠٠٢، و خرج المؤتمر منه بتوصيات قيمة نأمل في أن تسهم في دعم الجهود المبذولة في هذا المجال.

كما استضافت منذ أيام مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية بمشاركة الكثير من العلماء والمفكرين والمجتهدين وذلك في ظل ما تؤمن وتقوم به مملكة البحرين من دور حضاري بوصفها واحة للإخاء والحوار وملقى للتعايش والسلام بين الأديان والثقافات.

السيد الرئيس ،،

إنّ مملكة البحرين بإرادتها الحرة الواعية، وبوعيتها الوطني المستتير كعضو في الأسرة الدولية، لتؤمن أنّ العالم اليوم بحاجة حقيقية وماسة إلى أمم متحدة متجددة، مثلما كان بحاجة إليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتصون السلم والأمن الدوليين ولتسهم إسهاماً حقيقياً في رفع كرامة الفرد ورفاهيته.

إنّ السلام الذي تنشده مملكة البحرين وثيق الصلة بجناحي العمل الوطني المتمثل في التنمية والديمقراطية لإعاش الأمل في مستقبل أفضل يحرر الإنسان من الخوف

والياس، ويحرره من القهر والجوع والفقر والجهل ويوفر له الحياة الكريمة ويجنبه الكوارث.

كما أنّ برنامج العمل الوطني والدولي لمملكة البحرين مستلهم من العمل الجليل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وفي العمل الإنساني الرائد في ظل منظومة متكاملة من الشرعية الدستورية في البلاد والانفتاح والديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد وفي ظل كل الضمانات لحرية الفرد وحقوقه، ذلك هو سبيل البحرين وذلك هو التزامها بالسلام والأمن في الوطن وبالسلام والأمن في الإقليم وفي العالم أجمع.

و شكراً